

Distr.: General
26 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

100113 201212 12-60656X (A)



بيان

العقاب البدني للفتيات: قضية من قضايا المرأة

العقاب البدني - أي العنف الذي يمارسه الآباء والمدرسون ومقدمو الرعاية وغيرهم باسم "التأديب" - هو الشكل الأكثر شيوعاً من أشكال العنف ضد الفتاة والذي تعاني منه أعداد هائلة من الفتيات في دول في جميع المناطق. وعلى سبيل المثال، وجدت دراسة أجرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة في عام ٢٠١٠ في أكثر من ٣٠ من البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل في جميع أنحاء العالم أن ٧٥ في المائة في المتوسط من الفتيات والفتيان قد تعرضوا لعقاب بدني و/أو عدوان نفسي في المنزل وتعرض ١٧ في المائة في المتوسط منهم لعقاب بدني شديد (بالضرب أو الصفع على الوجه أو الرأس أو الأذنين أو الضرب مراراً وتكراراً باستخدام أداة). ووجدت دراسة أجريت في خمسة بلدان أفريقية، كشفت النقاب عن الارتفاع الشديد لمعدل انتشار العنف ضد الفتيات، أن الضرب بأشكاله والعمل الشاق القسري من الأشكال الأكثر انتشاراً للعنف ضد الفتاة وأن العقاب البدني يمثل معظم العنف البدني الذي عانت منه الفتيات.

وبالإضافة إلى أن العقاب البدني ينتهك حق الفتاة في التحرر من العنف، فهو ينتهك حقها في الحياة والصحة والتنمية والتعليم والمشاركة. ويمكن أن يؤثر العقاب البدني في المدارس تأثيراً شديداً بصورة خاصة على حق الفتاة في التعليم. وتُظهر بيانات من الولايات المتحدة الأمريكية أن ما يقرب من ٥٠.٠٠٠ فتاة قد عوقبت بالضرب على الأرداف بمضرب خشبي في المدارس فيما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، من المرجح أن يكون عدد الفتيات الأمريكيات من أصل أفريقي اللاتي يتعرضن للعقاب على هذا النحو ضعف عدد الفتيات البيض اللاتي يتعرضن له.

ويرتبط العقاب البدني ارتباطاً مباشراً بأشكال أخرى من العنف القائم على نوع الجنس. وهو يتصل اتصالاً وثيقاً بصورة خاصة بالعنف الأسري ضد المرأة ويُستخدم للسيطرة على سلوك الفتاة وتنظيمه، ويشبه ذلك إلى حد بعيد عنف الشريك الحميم الذي يهدف إلى السيطرة على سلوك المرأة. وكثيراً ما يمثل التعرض للعقاب البدني في مرحلة الطفولة بالنسبة للفتيات بداية حياة تقع فيها ضحية للعنف الذي يرتكبه رموز السلطة وأفراد الأسرة. وقد يكون مرتكبو العقاب البدني هم أنفسهم مرتكبو العنف الأسري، والمنزل الذي يُتغاضى فيه عن درجة أو نوع ما من العنف ضد الطفل هو منزل من الأرجح أن تُقبل فيه أنواع أخرى من العنف.

وعلى صعيد المجتمع، أيضا، يعرقل القبول القانوني للعقاب البدني بصورة مباشرة منع العنف ضد المرأة ويسهم في التسامح إزاء العنف في العلاقات العائلية. ويشكل حظر العقاب البدني جزءا أساسيا من التحول العام للمجتمع اللازم للقضاء على العنف ضد المرأة والفتاة. وهو يساعد المجتمعات على الابتعاد عن وجهة النظر التي تقبل استخدام العنف للسيطرة على الآخرين، بمن فيهم أفراد الأسرة، وعقابهم. وحيثما تسود وجهة النظر هذه دون منازع بل ويُص على القانون، ستظل مقبولة - وسيستمر العنف ضد المرأة والطفل.

ولا تستطيع الدول أن تدعي أنها تفي بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان بشأن حماية المرأة والفتاة من العنف، بما في ذلك في المجال الخاص، في حين تعجز عن معالجة أكثر أشكال العنف ضد الفتاة شيوعا. ولا يؤدي إحقاق الدول في حظر العقاب البدني فقط إلى السماح باستمرار العنف ضد الفتيات والفتيان، وإنما يُظهر ذلك أيضا عدم التزامها التزاما حقيقيا بحقوق المرأة وذلك بالتقاعس عن اتخاذ هذه الخطوة التي تشكل أهم الخطوات الأساسية لمنع العنف في منزل العائلة وفي أماكن أخرى.

حظر العقاب البدني للأطفال: التقدم والتأخر

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، كانت هناك تشريعات تحمي الفتيات والفتيان من جميع أشكال العقاب البدني، بما في ذلك في منازلهم، في ٣٣ دولة في جميع أنحاء العالم. وتلتزم العديد من الدول الأخرى بسن حظر لها. ويُحظر العقاب البدني في المدارس في ١١٧ دولة، ويُحظر العقاب البدني في المؤسسات الإصلاحية في ١٢١ دولة.

وتتسارع خطى التقدم المحرز في جميع المناطق. وقد تضاعف عدد الدول التي تحظر العقاب البدني في جميع الأوساط، بما في ذلك المنزل، ثلاث مرات منذ عام ٢٠٠٠، حينما كان الأطفال لا يتمتعون بحماية كاملة سوى في ١١ دولة، وزاد عن الضعف منذ عام ٢٠٠٦ (١٦ دولة). وتقوم منظمات حكومية دولية في أوروبا وجنوب آسيا بمحلات لحظر جميع أشكال العقاب البدني في جميع أنحاء منطقتيها.

بيد أن هناك أعدادا كثيرة للغاية من الدول التي ما زالت تتجاهل التزاماتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وما زال يُسمح قانونا بالعقاب البدني في بعض الأوساط التي يعيش فيها الأطفال في أغلبية الدول في جميع أنحاء العالم: يمكن قانونا أن يعتدي أفراد الأسرة والمعلمون ومقدمو الرعاية وغيرهم على الفتيات والفتيان. ومن المشروع إصدار أحكام قضائية بفرض عقوبة بدنية على أطفال في ٤١ دولة؛ تستند الأحكام فيها إلى الشريعة الإسلامية، ويمكن إصدار أوامر بتوقيع عقاب قاس على النساء والفتيات بعد سن البلوغ، بما في ذلك الجلد.

والعقاب البدني مشروع في المدارس في ٨١ دولة وفي أوساط الرعاية الجماعية، مثل دور الأيتام، في ١٤٦ دولة. وفي ١٦٥ دولة، يُسمح قانوناً بعقاب البنات عقاباً عنيفاً في منازلهن.

حماية حقوق الإنسان لحظر العقاب البدني والقضاء عليه

أوضحت لجنة حقوق الطفل باستمرار أن اتفاقية حقوق الطفل تتطلب حظر جميع أشكال العقاب البدني في جميع الظروف - المنزل والمدرسة والنظم العقابية ومؤسسات الرعاية البديلة. وعمدت اللجنة، في تعليقها العام رقم ٨ (٢٠٠٦) بشأن حق الطفل في الحماية من العقوبة البدنية وغيرها من ضروب العقوبة القاسية أو المهينة، إلى أن توطد وتؤكد هذه الالتزامات، وهي توصي بانتظام بحظر العقوبة البدنية في ملاحظاتها الختامية.

وتوصي هيئات رصد المعاهدات الدولية الأخرى، بما في ذلك اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والصكوك الإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان، بصورة متزايدة بحظر العقاب البدني، وتُثار هذه المسألة بصورة منتظمة في الاستعراض الدوري الشامل لسجلات الدول العامة في مجال حقوق الإنسان.

وقد تأكد في إعلان ومنهاج عمل بيجين إصرار الدول على منع جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة والقضاء على هذه الأشكال. وذكر استعراض منهاج العمل بعد صدوره بخمس سنوات أنه ينبغي للحكومات أن تعامل جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة من جميع الأعمار كفعل إجرامي يعاقب عليه بموجب القانون.

أهمية المعالجة الصريحة للعقاب البدني للأطفال

نادراً ما يدرج تحدي العقاب البدني في التحدي العالمي لجميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة ويتم تجاهله في كثير من التقارير والقرارات بشأن "جميع أشكال" العنف ضد المرأة والفتاة. ويعني القبول الاجتماعي شبه الشامل للعقاب البدني للأطفال أنه عندما لا يُعالج صراحة، يظل غير مرئي لا محالة، وهو في ذلك مثل عدم وجود منظور جنساني مما يجعل الكثير من أشكال العنف ضد المرأة غير مرئي. ويشكل السكوت فيما يتعلق بمسألة العنف ضد المرأة والفتاة تواطؤاً مع القبول القانوني والاجتماعي له.

وقد ينجم التردد في معالجة هذه المسألة من ناحية عن أن كلا من الرجل والمرأة يرتكبان العقاب البدني للأطفال، خاصة في المنزل، حيث ما زالت المرأة هي مقدمة الرعاية

الأولية لمعظم الأطفال الصغار. بيد أن معالجة العنف في المجتمعات تستلزم مواجهة هذه الحقيقة الواقعة. ومعالجة العقاب البدني أبعد ما تكون عن أن تصرف الانتباه عن غيره من أشكال العنف، وهي تتسم بأهمية أساسية في القضاء على جميع أنواع العنف ضد المرأة والفتاة ومنع هذه الأنواع في منزل العائلة وأماكن أخرى.

التوصيات

نوصي بمعالجة الشرعية واسعة النطاق والقبول الاجتماعي المنتشر للعقاب العنيف للفتاة معالجة صريحة أثناء الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة وإبراز مسؤولية الدول بموجب القانون الدولي عن حظره والقضاء عليه في منزل العائلة وفي أماكن أخرى.
